150 طالبا وطالبة في الطب والتمريض يستفيدون من برنامج تعليم الأقران بجامعة الخليج العربي

كرّم نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي بجامعة الخليج العربي، الدكتور غازي بن عبدالرحمن العتيبي، وعميد كلية الطب والعلوم الصحية، الأستاذ الدكتور محمد صالح مددين، المشاركين في برنامج تعليم الأقران لطلبة برنامجي الطب والتمريض بكلية الطب والعلوم الصحية، وذلك في حفل نظمته لجنة برنامج تعليم الأقران التي يترأسها رئيس قسم التعليم الطبي، الدكتور محمد مصطفى العراقي.

وأتمّ المشاركون في البرنامج التدريب وفق معايير محددة وضعها أعضاء لجنة برنامج تعليم الأقران، وهم: الدكتور محمد مصطفى العراقي، رئيس قسم التعليم الطبي، والدكتور يحيى محمد نجيب، رئيس قسم علم وظائف الأعضاء، والدكتورة هوازن عمر الرواس، رئيسة برنامج التمريض، والدكتورة أسيل فؤاد الصالح، رئيسة عمادة شؤون الطلبة، والدكتورة آلاء نبيل المازني، أستاذ مشارك بقسم الطب الباطني.

وشهد حفل التكريم عرضًا موجزًا عن برنامج تعليم الأقران قدّمه رئيس لجنة البرنامج، الدكتور محمد مصطفى العراقي، تضمّن الخطة الزمنية للبرنامج، حيث تم اختيار 35 طالبًا معلّمًا من بين 57 طالبًا من مختلف السنوات الدراسية، بناءً على التفوق الأكاديمي والسلوك المهني. كما تم تدريبهم على أساسيات تخطيط المحاضرات، مع تقديم توصيات خاصة لكل طالب وطالبة بهدف تطوير مهاراتهم في التدريس.

وقدّمت المحاضرات بالحضور الفعلي وعن بُعد، إذ استفاد من البرنامج نحو 150 طالبًا وطالبة من برنامجي الطب والتمريض خلال الأشهر الماضية. كما تم تكريم الطلبة المعلّمين، وخصوصًا الذين حصلوا على إشادات كبيرة من أقرانهم، وهم: الطالب علي إبراهيم عباس، طالب السنة الثانية في برنامج بكالوريوس التمريض، الذي حصل على 53 تقييمًا من المتعلمين، والطالبة مها خالد البنعلي، طالبة الطب في السنة الرابعة، التي حصلت على 41 تقييمًا من المتعلمين. كما تم توزيع الشهادات على طلبة برنامج تعليم الأقران.

واطلع الدكتور غازي بن عبدالرحمن العتيبي، نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، والأستاذ الدكتور محمد صالح مددين، عميد كلية الطب والعلوم الصحية، على الخطط المستقبلية للبرنامج، التي تتضمن إنشاء منصة رقمية لتسهيل مشاركة الطلبة المعلّمين، وجدولة المحاضرات، ورصد آراء المتعلمين، إضافة إلى توفير لوحة تحكم للطلبة تمكّنهم من سرعة التواصل مع الراغبين في التسجيل للمحاضرات، ومشاركة مصادر التعلم المختلفة التي سيقدمها طلبة البرنامج مستقبلًا.

طرح مزايدة لاستثمار وتشغيل المرافق الرياضية بحديقة حسان بن ثابت بالمحرق

أعلنت بلدية المحرق بالتنسيق مع مجلس المناقصات والمزايدات طرح مزايدة لاستثمار العقار رقم (02002164) الكائن في حديقة حسان بن ثابت بالمحرق، وذلك لتشغيل المرافق الرياضية وملحقاتها، ضمن جهود البلدية لمواصلة تطوير المرافق العامة وتعزيز الاستفادة منها بما يخدم الأهالي والزوار.

ويأتي طرح هذه المزايدة من خلال مجلس المناقصات والمزايدات في إطار الحرص على مواصلة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة استثمار الأصول البلدية، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة في الحدائق والمرافق العامة، ودعم الأنشطة المجتمعية الرياضية.

كما أوضحت بلدية المحرق أن المزايدة تتركز في إدارة وتشغيل المرافق الرياضية وملحقاتها وفق الاشتراطات التنظيمية والفنية المعتمدة، بما يضمن توفير خدمات رياضية وترفيهية منظمة، وبيئة آمنة ومحفزة لممارسة الأنشطة البدنية، إلى جانب المحافظة على جودة المرفق واستدامة تشغيله وصيانته بالصورة التي تلبي احتياجات مرتادي الحديقة.

○ المهندس خالد القلاف.

وفي هذا السياق أكد المهندس خالد علي القلاف مدير عام بلدية المحرق أن طرح هذه المزايدة يأتي في إطار الحرص على مواصلة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع كفاءة استثمار الأصول البلدية، مشيراً إلى أن هذه الخطوة ستسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الخدمات المقدمة في الحدائق والمرافق العامة، ودعم الأنشطة المجتمعية التي تشجع على أنماط الحياة الصحية، وتوفير مساحات مثالية للأسر والشباب لممارسة الرياضة في بيئة حضارية متكاملة تلبي تطلعات أهالي المحافظة.

الجدير بالذكر أن رقم المزايدة هو (302/2026/MUN/MM/BTB)، وسيكون يوم الأربعاء الموافق 29 يوليو 2026 آخر موعد لتقديم العروض للشركات المشترية لوثائق المزايدة.

ويمكن للراغبين في التقديم الدخول على نظام المناقصات الإلكتروني التابع لمجلس المناقصات والمزايدات عبر الموقع الإلكتروني: www.tenderboard.gov.bh، للاطلاع على تفاصيل الإعلان واشتراطات المشاركة وشراء كتيب وثائق المناقصة. وللاستفسار يمكن التواصل عبر الأرقام الآتية: 17984100، 17984104، 17984171.

الرأي الثالث

العدوان الممنهج.. وغياب الحسم الدولي

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في التاريخ حكاية قديمة عن دولة تعرضت لاعتداء من عدو خارجي، فخرجت دولة مجاورة لم تشارك في القتال ولم تكن طرفاً فيه، لكنها تعرضت للاعتداء.. لماذا؟ لأن المعتدي الأصلي أراد أن «يرد» على من هو أقوى منه، فاختار أن يضرب الأقرب والأكثر أصالة، والتزاماً بالمروءة.. قالوا عنها العرب قديماً: «رمى بالحجر في بيت جاره لأنه خاف من بيت عدوه».

واليوم، وكأن التاريخ يعيد نفسه بحذافيره، نرى ذات الصورة الغريبة والمستهجنة تتكرر: كلما تعرضت إيران لضربة أو ضغط من أمريكا وإسرائيل، تخرج أبواقها لتهدد، وأذرعها لتنفذ، لكن ليس على من ضربها.. بل على مملكة البحرين.. دولة السلام، دولة الجوار، الدولة التي لم تكن المعتدي، ولم تكن طرفاً في الصراع.

عدوان إيراني ممنهج عبر محاولات استهداف أمن البحرين، وعبر اعتداءات متكررة، وعبر إعلام تحريضي، وعبر تهديدات مباشرة.. والأغرب أن هذا التكرار يحدث في ظل صمت دولي نسبي، واكتفاء ببيانات إدانة لا ترتقي الى حجم الخطر.. وهنا يصبح السؤال مشروعاً ومثار استغراب: إلى متى تبقى الاعتداءات على دولة ذات سيادة مجرد «حادث» في نشرات الأخبار؟ وإلى متى تبقى القرارات الدولية حبراً على ورق من دون حسم يردع المعتدي، ويحمي المعتدى عليه؟

البحرين ترد.. بالوعي وبالقوة، فخلف كل محاولة عدوانية يقف جدار منيع اسمه القوات المسلحة البحرينية.. رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، يسهرون على أمن الوطن وحدوده وسمائه وبحره.. لهم منا كل التحية والإجلال، هم الدرع الذي كسر كل محاولات الاختراق، وأثبت أن من يفكر في العبث بأمن البحرين سيصطدم بصخرة.

وبالتوازي مع القوة، تعمل الدولة على ترسيخ الوعي والولاء والانتماء، لأن المعركة اليوم ليست سلاحاً فقط، بل معركة وعي.. معركة لإفشال محاولات شق الصف وبث الفتنة.. وقد اختارت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، طريق الحكمة والثبات.. لم تنجرف البحرين إلى مربع ردود الفعل، بل رفعت صوتها في المحافل الدولية، ووضعت النقاط على الحروف أمام مجلس الأمن: المشكلة ليست في غياب الاتفاقات، بل في غياب الالتزام بتنفيذها.

ويقول جلالته في هذا السياق حكمة خالدة: «إن احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هو أساس العلاقات بين الأمم، وأي تجاوز لهذا المبدأ هو تهديد للأمن والسلم الدوليين». هذه هي السياسة البحرينية: لا نعتدي، ولكننا لا نفرط. نمد يد السلام، ولكننا نمسك بزمام الدفاع بقوة.

وهنا يبرز دور «فريق البحرين» بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، الذي أكد: «إن وحدة الصف الوطني وتماسك الجبهة الداخلية هي خط الدفاع الأول في مواجهة أي تحديات».

إن استمرار هذا العدوان مع غياب الحسم الدولي يكشف خللاً في المنظومة الدولية التي يفترض أنها تحمي الدول الملتزمة بالقانون.. لكن البحرين أثبتت أن صغر المساحة لا يعني صغر الشأن.. نحن دولة بنت اقتصادها بالعمل، وأمنها بالتضحية، ومكانتها بالحكمة.. ومن يظن أنه يستطيع كسر إرادة البحرين بضربة غادرة فهو واهم. فالبحرين ستبقى عصية على الكسر، آمنة بأهلها، محمية برجالها، وماضية بقيادتها نحو مستقبل لا مكان فيه للمعتدين.

قضايا وحوادث

تقديم: أمل الحامد

أخبار الخليج

النيابة تؤكد كفالة جميع الضمانات القانونية للمتهمين في قضية التنظيم المرتبط بالحرس الثوري الإيراني

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الكبرى الجنائية قد نظرت أمس القضية المقيدة ضد عدد من المتهمين المسند إليهم الانضمام إلى جماعة إرهابية غرضها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات وسلطات الدولة من ممارسة أعمالها، والإضرار بالوحدة الوطنية، وتهدف إلى تغيير النظام الدستوري القائم بالبلاد وإقصاء سلطاتها، من خلال نشر وترسيخ فكر ولاية الفقيه الرامي إلى التبعية التامة للمرشد الأعلى في إيران والخضوع لسيطرتها السياسية، وذلك عبر الهيمنة على دور العبادة والمآتم والحسينيات واستغلالها في نشر ذلك الفكر، والتحريض ضد نظام الحكم القائم والدعوة للخروج عليه وتكريس الأفكار المناوئة له، والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية وأعمال الشغب والتخريب، ودعم الممارسات الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلاد، فضلاً عن جمع الأموال وتخصيصها لدعم نشاط تلك الجماعة.

وكانت النيابة العامة قد أسندت الاتهام في تلك القضية إلى 18 متهمًا، منهم 15 متهمًا محبوسًا، و3 متهمين هاربين، بعد أن باشرت إجراءات التحقيق مع المتهمين المقبوض عليهم في حضور محامي بعضهم، وكفلت لهم خلالها حقوقهم القانونية وكل الضمانات المقررة للمتهم، حيث تم تمكينهم من الاتصال بذويهم وإحاطتهم بوضعهم، ووفرت لهم في محبسهم الرعاية الصحية وذلك على نحو ما أوجب القانون في شأن معاملة المتهمين والموقوفين. كما حرصت عند إحالة القضية على توفير حق الدفاع للمتهمين، فندبت محامين للدفاع عنهم وقد مثل المحامون المنتدبون إلى جانب زملائهم المحامين المعينين من قبل المتهمين، ونظرت المحكمة الكبرى القضية موفرة للمتهمين جميع ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، فيما حضر الجلسة ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد استمعت المحكمة إلى المتهمين، وأبدوا والمحامون طلباتهم في الدعوى، وقررت المحكمة التأجيل لجلسة 20 يوليو 2026 للاطلاع، وتمكين المحامين من زيارة المتهمين في محبسهم.

وفي هذا السياق، أكد المحامي العام أن القانون في مملكة البحرين قد كفل حقوق وضمانات المتهم في إجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة، إذ يوجب القانون معاملة المتهم عند القبض عليه بما يحفظ عليه كرامة الإنسان وأن يحاط بأسباب القبض عليه، ويمكّن من الاتصال بذويه لإبلاغهم بوضعه فضلًا عن الاستعانة بمحام، وأن النيابة العامة تباشر مهمتها في الدعوى الجنائية مراعية تلك الضمانات وبكل الحيادية والموضوعية، فليست لها مصلحة في أن يدان شخص عن غير حق، أو أن يُستخلص الدليل ضده من إجراء باطل غير مشروع يأباه القانون ويصطدم بقواعد العدالة. كما أن المحاكمات تجري في إعمال كامل للأحكام والإجراءات المنصوص عليها بقانون الإجراءات الجنائية، وتحرص المحاكم أشد الحرص على ضمانات المتهم كافة، وفي مقدمتها حقه في الدفاع عن نفسه وتحقيق دفاعه، والاستعانة بمحام، ويقوم قضاؤها في النهاية على الاقتناع والاطمئنان مع ثبوت سلامة الإجراءات. كما أجاز القانون للمتهم الحق في الطعن على الأحكام والقرارات.

28 يوليو الحكم على سائق لتوصيل الأطعمة متهم بالاتجار بالمخدرات

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى واقعة حيازة وإحراز مادة القنب المخدرة بقصد الاتجار متهم فيها آسيوي عشريني يعمل سائقاً لتوصيل الأطعمة إلى جلسة 28 يوليو للحكم مع استمرار حبسه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود معلومة تفيد بكثرة عمليات ترويج وبيع المواد المخدرة في أحد المجمعات السكنية بإحدى المناطق، فقامت قوة الضبط بالانتقال إلى المجمع. وأثناء تمشيط المنطقة، تم العثور في أحد المواقع على كيس شفاف ملفوف بشريط لاصق يحتوي بداخله على قصاصات من أوراق (A4)، وبتمشيط المنطقة شوهد شخص آسيوي آخر يقوم بالتلفت يميناً ويساراً ويظهر عليه التوتر. وباستيقافه وطلب هويته، أقر مباشرة بوضع قبل دقائق مادة (CPD) المخدرة على شكل قصاصات كـ«بريد ميت» وعثر بحوزته على 7 أوراق مشبعة بمواد سائلة، كما عثر بتفتيش مسكنه على 4 زجاجات تحتوي على سوائل يعتقد أنها ذات المادة المخدرة، وشريطين لاصقين يستعملان في الترويج للمواد المخدرة.

وباستكمال التحريات تبين أن المتهم يعمل كـ«مطراش» لصالح شخص آخر آسيوي موجود خارج مملكة البحرين، لم يتم التوصل إلى بياناته، وتتمثل مهمة المتهم في استلام المواد المخدرة المهربة إلى البحرين، وتجزئتها، ووضعها في البريد الميت مقابل مبالغ مالية، وتحديداً يعمل في مجال ترويج الحشيش المصنع (CPD).

واعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بحيازة وإحراز المواد المخدرة بقصد الاتجار بأسلوب البريد الميت. كما ثبت معملياً احتواء المضبوطات الخاصة بالواقعة على المادة المخدرة القنب.

تأجيل واقعة اتجار وتعاطٍ إلى 20 يوليو

أجلت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى واقعة حيازة وإحراز مادة القنب بقصد الاتجار، وحيازة وإحراز مادة المخدرة (الكوكايين) بقصد التعاطي، إلى جلسة 20 يوليو 2026 لندب محام للدفاع عن المتهم الآسيوي البالغ 37 عاماً مع استمرار حبسه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى توصل تحريات الجهات الأمنية إلى وجود شخص مقيم في بلد المتهم ويترأس شبكة منظمة لتهريب المواد المخدرة إلى مملكة البحرين بقصد ترويجها، فتم التواصل معه عبر أحد المصادر السرية عبر تطبيق «الواتساب» وطلب منه مواد مخدرة، وتحديداً أوراق مشبعة بمادة الحشيش المصنع، حيث وضعت في أحد المناطق، وتم العثور على ورق محارم أسود ملفوف في كيس نايلون شفاف بداخله قصاصتان ورقيتان متوسطتان، وهو ذات الطلب من رئيس الشبكة.

كما عثر في وقت لاحق على كيس شفاف بداخله قنينتان بلاستيكيتان تحويان سائلا يعتقد أنه مادة الحشيش المصنع المخدر بوزن 850.45 جراما، وذلك بعد أن رسمت خطة أمنية وسمح للمصدر السري بالتواصل مع الآسيوي وإيهامه بعدم العثور على المواد المخدرة في الموقع، والذي أخبر المصدر بأنه سوف يتأكد من الأمر، وأثناء عملية الرصد شوهد المتهم في موضع يثير الشك يضع مادة مخدرة ويخرج هاتفه لتصوير المكان ويغادر راجلا، فتم اللحاق به إلى مدخل بناية واستيقافه وضبطه.

وأظهرت التحريات أن المتهم يعمل كموزع (مطراش) للمواد المخدرة ضمن الشبكة. وأقر المتهم بتحقيقات النيابة العامة بتسلمه المواد المخدرة من أحد الأشخاص ووضعها في الموقع بناء على تعليمات رئيس الشبكة الآسيوي. كما اعترف ببيع المواد المخدرة. وثبت معملياً احتواء المضبوطات الخاصة بالواقعة على مادة القنب المخدرة، وتبين احتواء عينة إدرار المتهم على المادة المخدرة (الكوكايين). وثبت وجود محادثات بهاتف المتهم عبر برنامج «الواتساب» مع عدد من الأشخاص الأجانب لتبادل مواقع بين الطرفين.

شمعة تودي بحياة آسيوية وتحرق شقة بالخطأ

أودت شمعة مصنوعة من الشعير ودقيق الأرز موضوعة على طاولة خشبية صغيرة أشعلتها آسيوية عشرينية بحياة أخرى من ذات الجنسية، وذلك عن طريق الخطأ، كما تسببت بخطئها في إحداث حريق في شقة مملوكة لإحدى الشركات.

وتتلخص تفاصيل الواقعة بسماع حارس أمن أحد المباني صوت إنذار الحريق فتوجه مباشرة إلى الطابق الخامس، حيث شاهد 3 نساء تقفن أمام إحدى الشقق التي تحترق، فأبلغنه بأن أحد العاملات مازالت في الشقة فقام بإبلاغ الطوارئ.

وقد حضر الدفاع المدني وسيارات الإسعاف المدني وتم إخماد الحريق الذي نشب في إحدى غرف الشقة التي تتكون من 3 غرف (نوم وصالة ومطبخ) ودورتي مياه.

وأفادت إحدى العاملات الساكنات في الشقة أنه أثناء جلوسها في الصالة مع زميلتها المتهمة تلقت مكالمة هاتفية من زميلتها بالعمل المجني عليها تطلب مساعدتها كون الغرفة تحترق وهي في الحمام فتوجهت إليها وشاهدت الحريق وصرخت «نار نار» وقد حاولا مساعدتها ولكن تعذر ذلك لوجود حريق ودخان كثيف يتصاعد. وعند نقل المجني عليها إلى المستشفى للعلاج فارقت الحياة.

واعترفت المتهمة بأنها قامت بإشعال شمعة مصنوعة من الشعير ودقيق الأرز على طاولة صغيرة بيضاء مصنوعة من الخشب في الغرفة، وتبقى مشتعلة طوال اليوم من دون أن تقوم بإطفائها، وتقوم مع زميلاتها الذين يسكن معها بأداء الطقوس الدينية، مضيفة أنها قامت بتصوير الشمعة وإرسالها إلى والدتها كعادة لديهم، ثم توجهت إلى الصالة وجلست مع زميلاتها.

وتبين من تقرير الطب الشرعي وجود آثار لدخان وحريق على عموم الجثة، عدا عن ذلك انتفاء عن عموم الجثة وجود إصابات حيوية أخرى قد تشير إلى حدوث عنف جسماني تسبب بالوفاة. وثبت من تقرير المختبر أن الوفاة حدثت من التسمم بغاز أول أكسيد الكربون المستنشق أثناء الحريق. ونظرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أمس القضية، حيث اعترفت المتهمة بما نسب إليها من اتهام، وأجلت المحكمة القضية إلى جلسة 20 يوليو للمرافعة مع التصريح بنسخة من الأوراق.